ولكنه فلا يتصور فيه اى فى فعله الجبر لصدوره عن عمرو باختياره فكذا فيما نحن فيه لا جبر فتدبر ليظهر لك الامر فان المدار فيه على النظر وفى التقليد فى ذلك خلاف طويل وكن من الشاكرين لجهل التعليم وفى الحديث من صنع معكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا ان تكافئوه فكافئوه بالدعاء وقال الشيخ على بن عراق اذا افادك انسان فائدة فجزوا الذكر عنه دائما ابدا وقل فلان جزاه الله صالحة افادنيها وطل الكبر والحسد

وهذا الجواب عن هذه الشبهة هو الحاسم بالمهملتين اى القاطع لهذه الوسوسة لقوته وهو معنى قول السلف من الصحابة فالتابعين فمن بعدهم لا جبر فقط ولا تفويض فقط بل مركب منهما كما كان ولكن بسكون النون امر بين امرين ففيه شائبة الجبر باعتبار وجوده عن القدرة الالهية وشائبة التفويض لوجوده بعد الجزء الاختيارى وانما على قول الامام ابى الحسن الاشعرى احد ائمة السنة والجماعة القائل بالجر صفة الاشعرى بالجبر المتوسط بين الجبر المحض والتفويض المحض وفسره بقوله اعنى كون افعال العباد باختيارهم لا بالاضطرار كما فى حركة المرتعش كما تقول الجبرية ورد عليهم الوجدان بالفرق بين ما يصدر عن اختيار وخلافه فانه اى قول الجبرية جبر محض لا دخل فيه للاختيار اصلا ولكن الاختيار فيه من الله تعالى بالجبر والاضطرار لفعل او ترك ما قدره على وفق مراده تعالى فنحن مختارون فى افعالنا لصدورها عن الجزء الاختيارى مضطرون فى اختيارنا لانه بمراد الله تعالى وبقدرته وليس الجزء الاختيارى منا المعدوم المحض كما ليس من الموجود كذلك فهذا معنى الجبر المتوسط الذى يراه الامام الاشعرى وجملة معترضة بين اما وجوابها فلا محيص تراد عليه من هذه الوسوسة الواردة من الشيطان وهو مخالف لقول السلف لا جبر اذ لا فرق بينه اى بين الجبر المتوسط وبين الجبر المحض لان الكل من افراد الجبر فى الحقيقة فى نفس الامر فانى نقع فى وجود اختيار للمكلف اضطرارى بكونه خلق الله تعالى وعلى ما قاله المص لا اضطرار لذلك الاختيار الا انه يلزمه ان يكون فى الكون ما لا يستند اليه تعالى وهو تعالى له الخلق والامر واما قوله اى قول الاشعرى فما تقدم ان الاختيار خلق الله تعالى فيلزم اى لولا ذلك ان يكون للاختيار اختيار فيدور اى رجع للاول بواسطة او وسايط او يتسلسل ان لم ينته الى غاية فمنقوض باختيار الله تعالى فجوابه جوابه اى جواب هذا القول جوابه اى جواب الاشعرى ان لا نقض

وفرق

وفرق بين الاختيار الحادث والاختيار القديم وحله ان المختار اسم مفعول اى ما وقع عليه الاختيار ان كان قصدا واصالة فلا بد له اى لذلك المختار من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة من تقدم الاختيار على المختار واما اذا كان المختار ضمنا وتبعا وتطفلا يتوقف على الاختيار المغاير له السابق عليه لتعينه ليكون اختيار المقصود اختيارا لنفسه اى لنفس ذلك المختار ضمنا والتزاما كما يشهد له اى لهذا التفصيل الوجدان بكسر الواو مصدر وجده يجده بضم الجيم ولا نظير له فى المثال وبنو عامر يقولون فى مصدره وجود كما فى المصباح وسقطت الواو من مضارعه لوقوعها فى الاصل بين يا مفتوحة وكسرة ثم ضمت الجيم بعد سقوط الواو ولم تعد لعدم الاعتداد بها بالعارض والترجيح بلا مرجح جائز عند المتكلمين فى الفاعل المختار لما ان فعله غير معلل بالاغراض ولا بانتفاء الاغراض وان كان على غاية وجوه الحكمة وانما الممتنع الترجيح بلا مرجح اى منا بدليل المقابلة وذلك لان افعالنا دائرة مع الاغراض فامتنع الترجيح من مرجح فيجوز لعدم توقف ترجيح الفاعل المختار على المرجح ان تتعلق الارادة منه تعالى بشيء مساو لمقابله بلا مرجح وداع لانه تعالى لا يسئل عما يفعل فلا يرد ان تعلق الارادة بالمراد لا بد له من مرجح لانه لا يتوقف عليه ارادة الفاعل المختار على المرجح كما عرفت وفرع على اعتبار الترجيح قوله وان كان المرجح من خارج عن المريد يلزم الايجاب لامتناع تخلف المعلول عن العلة فلا يكون عن اختيار وان كان المرجح من نفس المريد فالكلام نقل الكلام المذكور فيما قبله عليه اى انه بالاختيار اى صدوره من فاعله او بالاضطرار والالجاء للمرجح فيلزم اما الدور ان عاد للاول بمرتبة او اكثر او التسلسل ان توقف على غيره لا الى نهاية او الايجاب لعدم الانفكاك عما اضطر اليه واذا ادى اعتبار المرجح لمحال وهو محال لان للوسايل حكم النتائج فاذا مهد ترك التاسيس لما تقدم هذه المقدمة فلنشرع ام المتكلم ومعه غيره فى المقصود من البحث السابع فنقول استيناف او عطف على فلنشرع لا على المجزوم وحده والالقاء فنقل من الافعال المتردد بين الرياء والاخلاص والظرف خبر مبتداء ان الرجل اى مثلا قد يبيت مع قوم فيقومون للتهجد صلوة نفل بليل بعد نوم كل الليل او بعضه وهو اى ذلك الرجل عادته ممن لا يقوم اى التهجد اصلا

Copyright © King Saud University